

بحوث مؤتمر الدورة الستين

١٤١٤هـ - ١٩٩٤م

القسم الأول

الجزء الثامن والسبعون

ذو الحجة ١٤١٦ هـ

مايو ١٩٩٦ م

الجملة فى كتاب سيبويه *

للأستاذ الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح

إن كتاب سيبويه هو ، كما هو معروف ، أقدم كتاب فى النحو وصل إلينا ، من حسن الحظ . والغريب أو ما يبدو أنه غريب أن هذا الكتاب على الرغم من قدمه فإنه يحتوى على جميع ما عرف بعد سيبويه من أبواب النحو والصرف وجميع ما اشتهر بعده من مسائله فهو عمل ناضج تمام النضج وبما أنه لم يسبقه - على أصح الأقوال - أى كتاب يماثله فى غزارة المادة والدقة العلمية المتناهية فكأنه خرج من العدم في ظاهر أمره وليس الأمر كذلك[1]. إلا أن هذا لايعنى أن النظرية العلمية للغة التى يعتمد عليها هى التى نعرفها اليوم من خلال ما قاله المتأخرون من النحاة مثل ابن مالك فى ألفيته وكتابه التسهيل وشراح هذين العملين أو مثل أبى البركات بن الأنبارى قبله أو ابن هشام صاحب أوضح المسالك وغيرهم . فقد مضت أكثر من ٤٠ سنة على جهود بذلناها لمعرفة هذه النظرية القديمة فاتضح لنا الفرق الكبير الذى يميز المنظور العلمى الدقيق لسيبويه وشيوخه وتلاميذه للغة وكيفية تحليلهم لها بناء على هذا المنظور من النزعة التعليمية للنحو التى استولت على كل الممارسين للنحو بعد القرنين الخامس والسادس ، ولهذا السبب فإننا سنحاول أن نشرح للقارئ الكريم جانبا واحدا من هذه النظرية العلمية الدقيقة مقتصرين فى ذلك على مفهوم الجملة وما

* ألقى هذا البحث فى الجلسة الخامسة للمؤتمر المنعقدة يوم السبت ٢١ من شوال سنة ١٤١٤ هـ الموافق ٢ من أبريل (نيسان) سنة ١٩٩٤ .

(١) فقد ذكر سيبويه نفسه أقوال وأفكار عدد كبير ممن سبقه من النحاة وخاصة الخليل بن أحمد (ذكره أكثر من ٦٠٠ مرة) . وقد أدى هذا النضج الغريب إلى افتراض من لاينوى الخير للثقافة العربية من المستشرقين اقتباس النحاة العرب الأولين لأهم مفاهيمهم من المنطق اليوناني وقد رددنا على ذلك في ١٩٦٤ بمقالة عنوانها : النحو العربى ومنطق أرسطو (انظر المراجع) .

يقتضيه التصوّر العربى الأصيل للجملة من المفاهيم العلمية الأساسية من حيث منهج التحليل اللغوى ونظرية المعرفة العلمية عامة .

١ - عدم وجود مصطلح جملة فى الكتاب:

فهذا أمر غريب آخر ألا يوجد أى أثر لكلمة " جملة " فى كتاب سيبويه وكذلك العبارة : " جملة مفيدة " لا أثر لها فى هذا الكتاب . ولا نعثر على كلمة " جملة " بعد سيبويه إلا فى كتاب المقتضب للمبرد[١] ونرجح أن شيخه المازنى استعملها هو أيضا وقد يكون الأخفش (سعيد بن مسعدة) تلميذ سيبويه وأستاذ المازنى هو الذى وضع المصطلح فإنه هو أول نحوى يستعمل كلمة " فائدة" بمعنى العلم المستفاد من الكلام وهذا المفهوم يعبر عنه سيبويه بكلمة " علم " فقط وما يشتق منها[٢] .

إلا أن هذا لايعنى طبعا أن مفهوم الجملة لا يوجد عند سيبويه فهو يسميها عادة " كلاما " وإذا دقق قال : " الكلام المستغنى "[٣] وهو يحدد هذا الكلام المستغنى هكذا " ما يستغنى عنه السكوت " يقول : " ما يستغنى عنه السكوت وما لايستغنى ألا ترى أن " كان " تعمل عمل " ضرب " ولو قلت " كان عبد الله " لم يكن كلاما ولو قلت : " ضرب عبد الله " كان كلاما (١/٢٦٢) . ويقول فى موضع آخر: ألا ترى أنه لم تنفذ الفعل فى "كنت " إلى المفعول الذى به يستغنى الكلام ... فإنما هذا فى موضع إخبار وبها يستغنى الكلام (١/٧٤) . ويقول : يقبح أن تقول " أشك منطلق بلغنى أو عرفت " لأن الكلام بعد أن وإنّ غير مستغن كما أن المبتدأ غير مستغن (١/٤٦٣) .

ويقول أيضا : " ألا ترى لوقلت : " فيها عبد الله " حسن السكوت وكان كلاما مستقيما كما حسن واستغنى فى قولك :" هذا عبد الله " (١/٢٦١) . يريد سيبويه من " الكلام المستغنى " الذى يحسن أن يسكت

(١) المقتضب ، ٨٩/٣

(٢) انظر كتاب القوافى (ص٦٦) للأخفش والكتاب ٢٢/١ و ٢٦ - ٢٧

(٣) الكتاب ، ١ / ٤٦٣ ، أنظر أيضا فيما يلى .

المتكلم عند انتهائه لأنه قد استقلّ لفظا ومعنى وبذلك يشكل وحدة تبليغية تتم بها الفائدة للمخاطب أى يستفيد بها علما معينا . والسكوت هنا أو حسنه هو المقياس الذى تعرف به الجملة المفيدة . هذا وقد لا حظنا أن لفظة " الكلام " كافية للدلالة على مفهوم الجملة المفيدة عند سيبويه وستبقى هذه اللفظة دالة على هذا المعنى حتى عند بعض المتأخرين . وذلك مثل ما ابتدأ به ابن أجروم مقدمته : " الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع " . وقال ابن جنى قبله بقرون « الكلام » كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه : نحو زيد أخوك وقام محمد ... وصَهْ ومَهْ ... وأفٍ " (الخصائص ١٧/١)[١] .

ونلاحظ أيضا أنّ وظيفة الوحدة هى إعلام المخاطب بشئ يكون - بحسب ظن المتكلم - قد جهله . وسيبويه يلح على ذلك خلافا لكل من جاء بعده حيث خلطوا بين هذه الوظيفة الإعلامية وبين الدلالة على معنى وهو شئ آخر غير الإفادة (وابن جنى نفسه يقول :" مفيد لمعناه " على ما اشتهر فى زمانه) .

وعلى هذا الأساس فأقل ما ينحّل إليه الخطاب من الوحدات ذوات معنى وفائدة معا هى هذا الكلام المستغنى وعلامته صحة أو حسن الوقف عليه من قبل المتكلم وهذا ما لاسبيل إلى تحقيقه فى الوحدات التى هى دون الجملة مثل " كان عبد الله " وسنرى أن هذا يقال فقط بالنسبة إلى الكلام التام غير المحذوف منه .

٢ - التمييز الحاسم بين النظرة إلى الكلام كخطاب والنظرة إليه كبنية :

إن سيبويه والخليل بن أحمد قد انفردا مع أكثر النحويين الأقدمين بنظرية اندثرت بعدهم وصارت بعد غزو المنطق اليونانى خاصة ، لايتفطن إليها إلا الأفذاذ من النحاة مثل السهيلى والرضى الاسترابادى . ومن أهم

---

(١) لاشك أن الذين وضعوا المصطلح " جملة مفيدة " أرادوا أن يخصصوا هذا المفهوم بلفظ لايدل على شئ آخر غيره إذ لفظة " كلام " قد تدل علي استعمال الأفراد للغة معينة ويقابله بالفرنسية Parole و Langage

المبادئ التي بنيت عليها هذه النظرية نذكر تمييزهم الصارم في تحليلهم للغة بين الجانب الوظيفي من جهة وهو الإعلام والمخاطبة أي تبليغ الأغراض المتبادل بين ناطق وسامع وبين الجانب اللفظي الصوري أي ما يخص اللفظ في ذاته وهيكله وصيغته بقطع النظر عما يؤديه من وظيفة في الخطاب غير الدلالة اللفظية من جهة أخرى (إذ هناك دلالة اللفظ ودلالة المعنى . (أنظر في ذلك الخصائص ودلائل الإعجاز) وقلّ من انتبه بعد ابن جني إلى الضرر العظيم الذي يسببه التخليط بين هذين الجانبين من التحليل . فكل جانب منهما يمتاز عن الآخر بمنهجية خاصة به ومبادئ وقوانين لا تمت بسبب إلى الجانب الآخر .

فأكبر دليل على سلامة هذا التصوّر وفساد التخليط بين الجانبين هو عجز النحويين المتفلسفين عن تحديد مفهوم الاسم في مقابل الفعل والحرف . فهناك أكثر من ١٠ تحديدات للاسم قال عنها ابن فارس : هذه مقالات القوم في حدّ الاسم يعارضها ما قد ذكرته وما أعلم شيئا مما ذكرته سلم من معارضة (الصاحبي ، ٥١) . والسبب في ذلك هو هذا الخلط الذي ذكرناه . فالاسم - وكذلك الفعل - يمكن أن يسلم تحديده من المعارضة إذا عيّن المحدد الجانب الذي يتم فيه تحديده ثم عيّن بعد ذلك النوع من الأسماء : فالاسم من حيث معناه أي من حيث دلالته على معنى هو لفظ يدل على شئ لا يكون حدثا مع زمان في مقابل الفعل الذي يدل عليه ثم هناك الاسم المطلق والاسم المضارع للحرف والفعل ، فالاسم المطلق يدل على ذات أي على كل شئ يصحّ الإخبارعنه . أما الاسم الشبيه بالحرف أو الفعل فهو يدل على معنى من معاني النحو كالظرفية وذلك مثل " إذا " و " حيث " أو الاستفهام مثل : "مَنْ" و"أيّ" أو كلاهما مثل "أين" و"متى" إلخ فهذه أسماء لأنها لاتدل على حدث إلا أنها بمنزلة حروف المعاني من حيث الوظيفة الدلالية والإفادية . أما من الجانب اللفظي الصوري فالاسم كلمة (أي عنصر) يصلح أن تدخل عليها حروف الجرّ والتنوين والإعراب ويمكن أن تضاف وأن توصف وفي ذلك درجات يعتمد فيها على تمكّن الاسم وعدم تمكنه (من احتماله

يمينا وشمالا ، لهذه الزوائد) . هذا فى مستوى الإفراد أما فى مستوى التركيب فالاسم هو ما يعمل فيه العوامل ويكون مبتدأ ومبنيا عليه أو فاعلا أى يكون فى موضع لا يدخله الفعل ولا الحرف . ومن هذا الاعتبار يختلف الاسم الشبيه بالحرف عن الحرف لأنه لايأتى أبدا فى موضعه فمن حيث اللفظ وصورته " إذا " و " من " و " أى " ليست حروفا أبدا و إن كانت فى الجانب الوظيفى الدلالى أشباه الحروف (وسنرى فيما يلى ما يترتب من ضرر على هذا التخليط فى مستوى التراكيب) .

٣ - الكلام كخطاب أى كحدث إعلامى (يحصل فى وقت معين ومكان معين) :

إن الكلام المستغنى أو الجملة المفيدة هو أقل ما يكون عليه الخطاب إذا لم يحصل فيه حذف . ويمكن أن يحلّل كما فعله سيبويه إلى مكونات قريبة على حدّ تعبير علماء اللسانيات تكون خطابية لا لفظية صورية أى عناصر لكل واحد منها وظيفة دلالية وإفادية . وهذه العناصر هى فى الحقيقة عنصران : المسند والمسند إليه : "قال سيبويه ؛ هما من لا يستغنى واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدا" (١/٦) . ويقول السيرافى فى شرحه : " فيه أربعة أوجه أجودها وأرضاها أن يكون المسند معناه : الحديث والخبر والمسند إليه : المحدَّث عنه وذلك على وجهين : فعل وفاعل كقولك : قام زيد وينطلق عمرو واسم وخبر كقولك : زيد قائم وإن عمرا منطلق فالفعل حديث عن الفاعل والخبر حديث عن الاسم والمسند هو الفعل وخبر الاسم والمسند إليه هو الفاعل والاسم المخبر عنه (شرح الكتاب ١/٧٤ ظهر)[١] .

وعلى هذا الأساس فإن المسند إليه (المسند عند سيبويه) بما أنه المُحدَّث عنه لا يكون إلا اسما من الناحية الخطابية أوما فى حكمه (مثل " أن تصوموا " = صيامكم) . ويمكن أن يكون المسند (المسند إليه عند سيبويه) اسما أو

(١) هذا صحيح على استعمال النحاة الذين جاؤوا بعد سيبويه ولكن سيبويه يستعمل لفظة المسند بمعنى المسند إليه والعكس .

فعلاً أو ما فى حكمهما (الظروف والجار والمجرور وغير ذلك) وليس فى دنيا كلام فى أى لغة إلا وفيه محدث عنه ومحدث به فى أى شكل كان .

وهذا كله يخص الجانب الخطابى أى التبليغى الدلالى وهذا لايمنع من أن يكون التحليل قابلا للصياغة فإن الصياغة شئ والفرق بين اللفظ والمعنى شئ آخر إذ كلاهما قابلان للصياغة ومثال ذلك صياغة الجملة المفيدة كخطاب إلى مكونات قريبة هى المسند والمسند إليه .

إن سيبويه لايكتفى بتعريف هذه الأشياء إذ سيعتمد عليها لتفسير الكثير من الظواهر اللغوية وخاصة الظواهر المتعلقة بالتبليغ فإن لها قوانين خاصة يعتمد فى تفسيرها على هذا التحليل للخطاب كخطاب .

يقول سيبويه : إذا قلت : " كان زيد " فقد ابتدأت بما هو معروف عنده مثله عندك فإنما ينتظر الخبر فإذا قلت : " حليما " فقد أعلمته مثل ما علمت فإذا قلت : " كان حليما " فإنما ينتظر أن تعرفه صاحب الصفة .. وإذا قلت : " كان حليم " أو رجل فقد بدأت بنكرة ولا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المنكور" (١/٢٢) ويقول : "وذلك قولك : ما كان أحد مثلك .. وإنما حسن الإخبار ههنا عن النكرة حيث أردت ان تنفى أن يكون فى مثل حاله شئ أو فوقه ، لأن المخاطب قد يحتاج إلى أن تعلمه مثل هذا . وإذا قلت :" كان رجل ذاهبا" فليس فى هذا شئ تعلمه كان جهله ولو قلت :" كان رجل من آل فلان فارسا "حسن لأنه قد يحتاج إلى أن تعلمه أن ذاك فى آل فلان وقد يجهله ولو قلت :" كان رجل فى قوم عاقلا " لم يحسن لأنه لا يستنكر أن يكون فى الدنيا عاقل وأن يكون من قوم .."(١/٢٦-٢٧) .

فمثل هذه الملاحظات كثيرة جدا فى الكتاب وهى تخص أحوال الخطاب مقترنا بأحوال المخاطب : علم المخاطب وجهله واستحالة الإخبار عن منكور اللهم إلا إذا احتاج المخاطب إلى تحديد هذا المنكور بأن يعينّ حلية خاصة به تميزه عن غيره . ويمكن بالدراسة المتعمقة لهذه الملاحظات أن تستخرج قوانين التخاطب الحقيقية وهذا قد فعله العلماء الأولون[1] هذا

(١) مثل الرمانى فى شرحه الكتاب .

ولابد أن ننبه القارئ الكريم أن مثل هذا الكلام عن " علم المخاطب " وسائر أحواله لايمكن أن نعثر عليه فى كتب المتأخرين . فالقواعد الجامدة - الخاطئة أحيانا - قد حلت محل الملاحظات العلمية (تكلموا مثلا عن شروط الابتداء بالنكرة فقط وبدون أن يفسروا ظواهر الخطاب بالكيفية العلمية الوصفية والتعليلية معا) .

٤ - الكلام كلفظ دال له بنيـــة (اللفظ الدال فى حد ذاته) :

إن الكلام المستغنى له عند سيبويه والنحاة الأولين صيغة لفظية خاصة وليست هى الصيغة الخطابية المتكونة من مسند ومسند إليه وإلا فلم احتاج أولئك العلماء إلى تسمية أخرى مثل المبتدأ والمبنى عليه ولماذا احتاجوا إلى تصوّر عنصر لفظى هام هو العامل وما يتعلق به من معمول ؟ نعم قد قال سيبويه : " المبتدأ مسند والمبنى عليه مسند إليه" (١/٢٥٦) كأن المبتدأ والمبنى عليه متطابقان وكأن التسميتين مرادفتان للمسند والمسند إليه . وليس الأمر كذلك لأنه لافائدة على هذا كما قلنا فى تسميتهما بالمبتدأ والمبنى عليه . فإن مقصود سيبويه هو أن يبين أن المبتدأ مهما كان محتواه الدلالى الخطابى فإنه لايستغنى من هذا الجانب الخطابى عن المبنى عليه وهما من حيث الخطاب بمنزلة الفعل والفاعل . يقول "فلابد للفعل من الاسم كما لم يكن الاسم الأول بد من الآخر فى الابتداء"(١/٦) وأيضا: "فالمبتدأ كل اسم ابتدئ ليبنى عليه كلام" (١/٢٧٨) . فهناك تطابق فى مستوى الخطاب ولهذا قسّم النحاة فيما بعد الجملة إلى اسمية وفعلية وقال المبرد بهذا الصدد :" إنما كان الفاعل رفعا لأنه هو الفعل جملة يحسن عليها السكوت وتجب بها الفائدة للمخاطب .

فالفاعل بمنزلة الابتداء والخبر إذا قلت : قام زيد فهو بمنزلة قولك : القائم زيد" (المقتضب ، ١/٨) . هذا من حيث الإفادة لا من حيث البناء لأن صيغة اللفظ الذى يحمل المعنى والفائدة لاتطابق بالضرورة صيغة الخطاب من مسند ومسند إليه كما سنراه . ويبين ذلك النحاة العرب باللجوء إلى منهج علمى هو ما يسمونه بحمل الشئ على الشئ أو إجرائه عليه

بغية اكتشاف الجامع الذى يجمعهما وهو ههنا البنية التى تجمع بين الأنواع الكثيرة من الجمل . وينطلقون فى ذلك من أبسطها وهى التى تتكون من عنصرين : زيد منطلق فيحملون عليها جملا أخرى تكون فيها زيادة بالنسبة إلى الجملة البسيطة بحيث تظهر بذلك كيفية تحوّل هذه النواة بالزوائد وهى فى الحقيقة مقارنة بنوية أساسها ما يسمى فى الرياضيات الحديثة[1] بالتطبيق وهو هنا تطبيق مجموعة على مجموعات أخرى طردا وعكسا ويمكن أن نمثل ذلك هكذا :

١	∅	زيد	منطلق
٢	إن	زيدا	منطلق
٣	كان	زيد	منطلقا

فالمكان الذى تظهر فيه الزوائد يقابله فى الجملة البسيطة مكان فارغ فهذا الفراغ يسمونه بالابتداء ويحددونه بأنه التجردّ من العوامل اللفظية وهذه العوامل هى ههنا " إن " و " كان " ويعنون بالعمل اللفظ الذى يؤثر فى غيره لفظا ومعنى ويتحكم بالتالى فيه[2] يقول سيبويه : "ضربت زيدا هو الحد لأنك تريد أن تعمله (أى الفعل) وتحمل عليه الاسم كما كان الحد : ضرب زيد عمرا حيث كان " زيد " أول ما تشغل به الفعل وإن قدمت الاسم (أى المفعول) فهو عربى وذلك قولك : زيدا ضربت"(٤١/١) .

" أول ما تشغل به الفعل " : إن هذه الملاحظة خطيرة جدا لأننا نعرف بذلك وبما يقوله فى أماكن أخرى من كتابه أن عنصرين اثنين لاتكاد تخلو منهما أبدا البنية اللفظية للجملة وهما العامل والمعمول الأول الذى أشار إليه سيبويه بأنه أول ما شغل به الفعل ثم يقول سيبويه : "عبد الله (فى : كم عبد الله ماكث) يرتفع بالابتداء كما ارتفع بالفعل حين قلت : كم رجل ضرب عبد الله" (٢٩٢/١) ويقول

(١) لاننسى أن الخليل بن أحمد كان رياضيا ممتازا .

(٢) وقد ترجم الأوربيون فى القرن الثالث عشر الميلادى مصطلح عمل العربى إلى اللاتيتينة regere بمعنى عمل فى اللفظ الإعراب . ومنها جاءت كلمة rection فى النحو الأروبى ، ثم قل اهتمام اللسانيات بهذا المفهوم حتي أحياه من جديد تشومسكى باسم government .

أيضا : "أما ضربت وقتلت فإن الأسماء بعدها بمنزلة المبنى على المبتـدأ" (١ / ٣٩٣) فاتضح بهذا الكلام أن الفعل كعامل يقع موقع الابتداء وأن المفعول به يقع موقع المبنى على المبتدأ أى الخبر فالتوازى (القياس) أو التناظر هو خاص ببنية اللفظ وليس له أى علاقة بصيغة الخطاب . وعلى هذا الأساس نستطيع أن نوسع الجدول الحملى السابق هكذا :

	العامل	المعمول ١	المعمول ٢	
الابتداء (الخلو من العوامل اللفظية)	∅	زيد	منطلق	الأصل (أو النواة)
	إن	زيدا	منطلق	
	كان	زيد	منطلقا	
	حسبت	زيدا	منطلقا	
	أعلمت عمرا	زيدا	منطلقا •	
عوامل لفظية	قام	زيد	–	الأصل
	ضرب	زيد	عمرا	
	ضرب	ت	عمرا	

ويمكن أن نستنتج من هذا ما يلى :

١ - مفهوم المثال والحد : حملنا كل هذه الجمل بعضها على بعض كما فعل سيبويه وبذلك تظهر موازات تامة بين العناصر لأن إجراء الشئ على ما هو بمنزلته حتى ولو كان مختلفا عنه تماما يكشف لنا البنية اللفظية الجامعة أى التى تشترك فيها العدد اللانهائى من الجمل وهذا هو الذى يسميه النحاة (فى مستوى الجملة هنا) (١) قياسا ومثالا وحدا وأصلا تبنى عليه أى تتفرع عليه الفروع فهو بالنسبة للجمل كالبناء والوزن (والمثال) بالنسبة للكلمة .

٢ - تحديد المواضع فى داخل الحد ومحتواها . وبهذا المثال يتحدد الموضع الخاص

بكل عنصر فموضع العامل مثلا ليس هو مكانا معينا فى مدرج الكلام بل هو موضع فى داخل الحد والمثال ثم إن العامل أو المعمول ١ شئ ومحتواه شئ آخر مثل فاء الكلمة أو عينها أولامها شئ ومحتواها شئ آخر . فقد يكون فى موضع العامل فعل تام أو فعل ناسخ أو إن وأخواتها أو تركيب مثل حسبت (وهى جملة) بل حتى عامل ومعمول ١ ومعمول ٢ مثل " أعلمت عمرا " فكل ذلك عامل .

وبفضل هذه المواضع مع عملية حمل عنصر على عنصر الجامع بينها يتضح شئ مهم جدا وهو أن الابتداء هو بمنزلة الفعل وكلاهما بمنزلة الأفعال الناسخة وإن وأخواتها وحسبت وأعلمت وأخواتها وأن الفاعل والمبتدأ واسم كان بمنزلة واحدة (المعمول ١) وأن خبر المبتدأ بمنزلة المفعول به .

٣ - إثبات قانون مهم وهو امتناع تقديم المعمول ١ على عامله :

إن عبارة سيبويه : أول ما تشغل به الفعل " تستلزم شيئا أخر وهو استحالة تقدم المعمول ١ على عامله مهما كان فإذا قدم محتواه تغيرت بنية الجملة (دون معناها الوضعى) : فـ"قام عبد الله" غير " عبد الله قام" . وقد برع المبرد فى البرهنة على هذه الحقيقة . يقول : " فإن زعم زاعم أنه إنما يرفع عبد الله بفعله { فى "عبد الله قام"} فقد أحال من جهات : منها أن قام فعل ولا يرفع الفعل فاعلين إلا على جهة الإشراك (العطف) .. فكيف يرفع عبد الله وضميره ؟ وأنت إذا أظهرت هذا الضمير بأن تجعل فى موضعه غيره بان لك وذلك قولك : " عبد الله قام أخوه " فإنما ضميره فى موضع " أخيه " . ومن فساد قولهم أنك تقول : "رأيت عبد الله قام " فيدخل على الابتداء ما يزيله ويبقى الضمير على حاله ... (المقتضب ، ١٢٨/٤) ويظهر كل هذا بوضوح إذا قمنا بنفس العمليات الحملية :

قام	عبد الله	–	–
	عبد الله	قام	
	عبد الله	قام	اخوه
رأيت	عبد الله	قام	

٤ - ومن ثم جواز التقديم والتأخير ما عدا المعمول الأول بالنسبة إلى عامله وفى حدود معينة :

فهذا خاص بمستوى التراكيب المفيدة أى

الجمل ولايحصل هذا إطلاقا فى المستويات التى هى تحتها (كاللفظة والكلمة)[1] . ويمكن أن تعرف العناصر الثلاثة بفضل الاستقرار الخاص بالمعمول الأول وبعلامات الإعراب التى هى نتيجة لتأثير العامل[2] .

٥ – تكون هذه العناصر التركيبية النواة الثابتة :

وهى بدورها وبهذه الصفة يمكن أن تدخل عليها عناصر أخرى زائدة قابلة للتقديم والتأخير وهى عناصر التخصيص لفظا ومعنى مثل الزوائد فى داخل النواة (إنّ وكان وغيرهما) .

وهذه المخصصات هى جميع المنصوبات التى تأتى زائدة . وجزء منها باعتبار الخطاب والإفادة يسمى فضلة لأنها تأتى بعد المسند والمسند إليه . فالمفعول به من حيث البنية اللفظية يأتى فى موضع المعمول الثانى فهو غير زائد بل جزء من النواة اللفظية وهو فضلة فى الإفادة . وهذه الزوائد على النواة اللفظية هى الحال والتمييز كمعمول زائد للفعل لا الاسم مثل "طاب زيد نفسا ولى عشرون درهما" والظرف والمستثنى المنصوب فقط والمفعول معه والمفعول لأجله والمفعول المطلق .

ونشير ههنا أن الجمل ذات التركيب المزدوج مثل الشرط وجوابه وما بمنزلتهما (لما ، إذا الخ) والاستفهامية وغيرها هى أيضا تمثل

---

(١) مفهوم اللفظة لاسبيل إلى العثور عليه إلا فى كتاب سيبويه بعض النحاة الذين فهموا جيدا الكتاب . ولايسميها سيبويه هكذا بل يقول : الكلمة المفردة وما بمنزلتها . وأهمية هذا المفهوم على قدر أهمية الجملة (الرضى هو الذى سماها لفظة) . وتطرقنا لهذا الموضوع فى الكثير من مقالاتنا مثل : النظرية الخليلية وعلاج اللغات على الحاسوب (المؤتمر الثانى فى اللغويات الحاسوبية . الكويت ١٩٨٨) .

(٢) أما ما أتى به ابن مضاء الأندلسى من نقد لمفهوم العامل فلا يعتد به لأنه هو النحوى الوحيد من بين أكثر من ألفى نحوى ذكرهم السيوطى فى كتابه البغية وقف هذا الموقف السلبى إزاء النحو العلمى وخاصة القياس وقد أراد بذلك أن يطبق على النحو العربى ظاهرية أبى داود وابن حزم وقد تحمس بعض المحدثين لهذا الرأى فلم يوفقوا لأن علوم اللسان لاتكتفى بالوصف الساذج للغة بل تتجاوزه إلى التفسير العلمى . واتفق أن ظهر هذا التحمس مع ظهور اللسانيات الوصفية فى الغرب واهتم بعضهم بها وهو رد فعل ضد النحو التقليدى الغربى الذى أصبح لا يميز بين النحو التعليمى والنحو العلمى وابتعد كل البعد عن التصور الأول الأصل .

بصيغة أوسع تندرج تحتها هذه الصيغة الأولية ونأسف لضيق المكان لعدم إمكان عرضها على القراء الكرام[1] .

فهذه الصياغة تخص كما قلنا لفظ الجملة لا الجملة كخطاب وكلا النظريتين ضرورية ثم إن التخليط بينهما أو بالأصح تفسير بنية اللفظ باللجوء إلى اعتبارات تخص الإفادة غلط فادح وكذلك الإفادة وظواهر التبليغ ينبغي أن تفسر باللجوء إلى اللفظ لأن اللفظ يدل على معناه الموضوع له وعلى أكثر من معنى فرعي وهذا المعنى نفسه قد يدل أو يلزمه كما يقول عبد القاهر الجرجاني معنى آخر فهذه الظواهر لا يرجع السبب فيها إلى اللفظ في ذاته .

وهذا قد تنبه إليه جيدا علماؤنا القدامى . قال بهذا الصدد صاحب بدائع الفوائد : إذا قلت : " على زيد دين " فإنك تجد هذا الكلام في قوة قولك : " زيد مديان " أو مدين " فمحط الفائدة هو الدين وهو المستفاد من الإخبار فلا تنحبس في الأوضاع وتقول : " على زيد " جار ومجرور فكيف يكون مبتدأ فأنت تراه هو المخبر عنه في الحقيقة[2] فليس المقصود الإخبار عن الدين بل عن زيد .. فهذا القدر هو الذي حسن الإخبار عن الفكرة ههنا فإنها ليست خبرا في الحقيقة وإنما هي في الحقيقة خبر عن المعرفة المتقدمة . فهذا حقيقة الكلام وأما تقديره الإعرابي النحوي فهو أن المجرور خبر مقدم والنكرة مرفوعة بالابتداء (بدائع الفوائد ١١/١٤٨ - ١٤٩ وهو مأخوذ من كتاب نتائج الفكر للسهيلي).

فحقيقة الكلام يعني بها الكلام في ذاته أي كخطاب لا من حيث بنية لفظه وأما هذه البنية اللفظية فيعبر عنها مرة بترتيب اللفظ ومرة أخرى بالتغيير الإعرابي النحوي ويمكن أن نعبر بالفرنسية عن **الأول** بـ réalité (communicationnel) du discours **والثاني** بـ Sémiologico

---

(١) وقد أطلنا الكلام في ذلك وفي جوانب أخرى هامة في النظرية الخليلية في كتابنا : علم اللسان العربي وعلم اللسان العام .

(٢) وعلى هذا فالمبتدأ ليس دائما هو المخبر عنه أي المسند إليه .

grammatical وقد يعبر سيبويه عن الأول باللفظ اختصارا في مقابل المعنى ولا يريد هنا بالمعنى مدلول اللفظ الأصلي أي الموضوع له فهذا يدخل في ميدان اللفظ (sémiolo-gique) بل يريد بذلك دلالة الحال أو الدلالة العقلية أو أي دلالة غير اللفظية ويسميه العلماء العرب " لازم المعنى " فهذا يخص ال sémantique أي المعنى في ذاته لا كمدلول اللفظ وبالنسبة إلى اللفظ الدال عليه . والفرق بينهما كالفرق بين النحو والبلاغة[1] .

١ - اللفظ الدال والمعنى المدلول عليه باللفظ في الوضع والاستعمال :

إن هناك ميزة أخرى لسيبويه لاتقل أهمية عما ذكرناه وهو شيئ تجاهله ولم يهتم به المتأخرون من العلماء وكذلك المحدثون : ألا وهو اهتمامه الكبير هو والنحاة الأولون بالاستعمال الحقيقي للغة والرصد المتواصل لتصرفات الناطقين في التخاطب العفوي ومن ثم لأوضاع اللغة وذلك إلى حدّ بعيد جدا : بالتقديم والتأخير والقلب والحذوف الكثيرة والاختزال والاختلاس وإضمار المبتدأ أو الخبر وغير ذلك مما كثر مجيئه في الكتاب .

وسنتعرض هنا فقط للجملة المفيدة وما يطرأ عليها من تغيير في واقع الاستعمال إذ هناك تغييرات عديدة تصيب اللفظة والكلمة وأصوات اللغة .

يتكلم سيبويه عن مستوى من التعبير المستخف يسميه : سعة الكلام والاختصار ويكثر من ذكر هذا المستوى وخاصة في أبواب المنصوبات ويمثل له بأمثلة كثيرة جدا بما سمعه هو بذاته من أفواه العرب أو مما رواه شيوخه الثقات . وهذا النوع من التعبير غير موجود غالبا[2] (إلا بعض الاقتباسات والروايات) في الشواهد التي يذكرها المتأخرون من النحاة

---

(١) إن هذا التمييز العلمي الموضوعي لانجده إطلاقا في اللسانيات الغربية اللهم إلا في نظرية جانيوبان الفرنسي وقد اكتشف ذلك برصده لمدة عشرين سنة لأمراض الكلام فبين أن من تلك الآفات مايصيب القدرة على التركيب ومنها ما يصيب القدرة على استبدال مفردة بأخرى ومعرفة معانيها .

(٢) تلك هي ميزة هامة للمتقدمين من العلماء أما المتأخرون فيكتفون من الشواهد بما حفظ عن ظهر القلب مثل الشعروالقراءات القرآنية وبعض العبارات التي تجرى مجرى الأمثال . أما هذه العبارات العفوية التي تكتب ولا تحفظ غالبا فلا سبيل إلى وجودها إلا في زمان الفصاحة العفوية . وقد ذكر بعضها ابن مالك وابن هشام في بعض الأبواب مثل بابي التنازع والاشتغال .

لسبب واضح وهو عدم وجود من يؤخذ منه اللغة بعد القرن الرابع الهجرى لذهاب السليقة .

- الإجراء على الموضع :

يقول سيبويه : باب ما يجرى على الموضع لا على الاسم الذى قبله : وذلك قولك : " ليس زيد بجبان ولا بخيلا " و " ما زيد بأخيك ولا صاحبك " . والوجه فيه الجرّ "(١/٣٣) . أى الأصل والقياس النحوى يوجب الجرّ ولكن الاستعمال الحقيقى (السماع) جاء منه ما يخالف ذلك وإذا كثر صار أصلا آخر يقول ابن جنى إن " السماع يبطل القياس " إذا لم يرد فى الاستعمال ما يؤيد القياس . ويقول أيضا : وقد حملهم قرب الجوار على أن جرّوا : " هذا جحر ضبّ خرب" (هذا يذكره بعض المتأخرين لشهرته) فكيف ما يصح معناه" (١/٣٤) ، وقد يتفق أن يمتنع هذا الإجراء أولا لعدم وجوده فى الاستعمال ثم لأنه يخلّ باللغة وذلك مثل قوله : "ولو قلت : ما زيد على قومنا ولا عندنا كان النصب ليس غير ولا يجوز حمله على " على" " لأن " عندنا " لا تستعمل إلا ظرفا" (٣٤) .

- انشغال الفعل بضمير إجراء والظروف هكذا:

وسمع سيبويه العرب تقول : زيدا ضربت وزيدا ضربته (وعلى مثاله) ويوم الجمعة ألقاك فيه ويوم الجمعة آتيك برفع يوم ونصبه . فالأول هو الحد أما النصب وقد جاء فى الاستعمال بالنصب مع وجود الضمير .

- إعمال الأفعال الناسخة وإلغاؤها:

وتقول : زيد أظنه ذاهبا ومن قال : عبد الله ضربته نصب فقال : عبد الله أظنه ذاهبا .. فإن ألغيت قلت : عبد الله أظن ذاهب . وكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى وكل عربى جيد (٦١) . ويريد سيبويه أن كلا المثالين مستعمل عند العرب ولا يريد من كلمة " جيد" إلا هذا (خلافا لما قد يعتقده بعضهم من تدخل سيبويه فى الحكم على كلام العرب بالحسن والقبح تعسفا) .

- الحذف والإضمار للاختصار أو لعلم المخاطب رؤية الحال :

قال :" كما يقول إذا ذكر إنسان شيئا قال

زيد وقال الناس أنت (١/٧١) قال تعالى جده : "طاعة وقول معروف (١) " فهو مثله فإما أن يكون أضمر الاسم (المبتدأ) وجعل هذا خبره كأنه قال : أمرى طاعة وقول معروف أو يكون أضمر الخبر فقال : طاعة وقول معروف أمثل (٧١) ويقول : وذلك قولك : متى سير عليه ؟ فيقول : مقدم الحج وخفوق النجم ... فإنما هو زمن مقدم الحج وحين خفوقه ولكنه على سعة الكلام والاختصار ... وإن رفعته أجمع كان عربيا كثيرا " (١١٤) ويقول : وحذفوا كما قالوا : " حينئذ الآن " وإنما يريد : حينئذ واسمع الآن... وإنما أضمروا ما كان يقع مظهراً استخفافا ولأن المخاطب يعلم ما يعنى فجرى بمنزلة المثل كما تقول : لا عليك (١١٤) يقول : سير عليه ذا صباح أخبرنا بذلك يونس عن العرب إلا أنه جاء فى لغة لخثعم مفارقا لذات مرة وذات ليلة (١١٥) يقول : أقائما وقد قعد الناس وأقاعدا وقد سار الركب .. وذلك أنه رأى رجلا فى حال قيام أو فى حال قعود فأراد أن ينتبه فكأنه لفظ بقوله : أتقوم قائما وأتقعد قاعدا ولكنه حذف استغناء بما يرى من الحال وصار الاسم بدلا من اللفظ بالفعل "(١٧١) ويواصل : "وحدثنا بعض العرب أن رجلا من بنى أسد قال يوم جبلة واستقبله بعير أعور فتطّير منه فقال : يابنى أسد أعور وذا ناب (١٧٢). يقول : وسمعنا بعض العرب الموثوق به يقال له : كيف أصبحت ؟ فيقول : حمد لله ... كأنه يحمله على مضمر فى بنيته هو المظهر (١٦١) ومثله قول العرب : من أنت زيد ؟ أى ومن أنت كلامك زيد ؟ فتركوا إظهار الرافع كترك إظهار الناصب" (١٦٢).

وهكذا لا يزال سيبويه يبهرنا بكثرة ما يرويه من كلام العرب محاولا دائما أن يفسره بالنسبة للحد والأصل وبذلك يظهر الفرق الشاسع بين هذا العمل الوصفى التفسيرى فى نفس الوقت وسيختفى نهائيا من النحو وبين هذا الذى سيصير سرد قواعد جامدة مع الاكتفاء بشاهد قرآنى أو شعرى واحد فى الغالب .

ويمكن أن نلخص ما ذكرناه فى هذه المقالة الوجيزة : إن تحت كلام سيبويه هذا نظرية لسانية عميقة جدا يدين بها خاصة للخليل بن أحمد وشيوخه الآخرين وفيها الكثير مما زاده هو فيها وأبدع إبداعا . فمن أهم المبادئ التى ترتكز عليها ذكر التمييز الصارم (الذى لا يقبل أى تساهل) فى التحليل والتفسير بين ميدانين اثنين من اللغة ليس بينهما أى تناظر

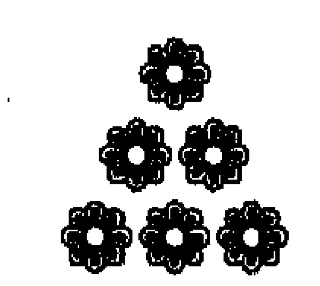
(١) سورة محمد الآية ٢١

وهو ميدان اللفظ الدال ومدلولاته الوضعية من جهة وبين الخطاب الذى هو كيفية استعمال هذا اللفظ ومدلولاته فى عملية الإفادة . ولاتكمن الميزة فى هذا فقط بل فى امتناع اللجوء إلى أحدهما لتفسير ظواهر الآخر وهذا الخلط هو أعظم خطأ يرتكبه النحو العربى التقليدى (نحو ابن مالك) وكذلك المدرسة البنوية فى اللسانيات الغربية الحديثة (وإلى حد ما نظرية تشومسكى فى أول أمرها) . وقد رأينا كيف ينطبق ذلك على الجملة المفيدة ثم إن هناك تصورا أخر للنحاة العرب الأولين لم نجده عند المحدثين إلا القليل وهو أن اللغة لاتتألف فقط من قطع كلامية بل هناك وحدات مجردة تدل على معنى مثل المادة الأصلية للكلمة ومثالها ووزنها فهذه وحدات ليس لها شكل القطعة من الكلام وهذا النوع من الوحدات موجود فى مستوى التراكيب فصيغة الجملة العربية اللفظية هى سياق من العامل **والمعمول الأول** يكونان زوجا مرتبا يبنى عليه **المعمول الثانى** وتدخل على هذه النواة زوائد مثل الزوائد التى تدخل فى بنية الكلمة . وينبغى أن لا نخلط بين هذه الصيغة الخاصة باللفظ وصيغة الخطاب التى تتكون من المسند والمسند إليه حتى ولو أمكن تأويل أحدهما بالمبتدأ وليس ذلك مطردا وهذا التصور لنوعية الوحدات هو تصور عربى محض لايوجد مثله فى اللسانيات الغربية .

والله ولى التوفيق

عبد الرحمن الحاج صالح

عضو المجمع المراسل من الجزائر



المراجع المذكورة

- سيبويه ، **الكتاب** ، ط ، بولاق ، جزآن ، ١٣١٦ - ١٣١٧ .

- الأخفش (سعيد بن مسعدة) ، **كتاب القوافي** ، تحقيق أحمد راتب النفاخ ، بيروت ١٣٩٤ .

- ابن جني ، **الخصائص** ، تحقيق محمد على النجار ، ٣ أجزاء القاهرة ١٣٨٥ - ١٣٨٩.

- ابن فارس ، **الصاحبى** ، ط . السلفية ، القاهرة ١٣٢٨ .

- ابن هشام ، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** ، تحقيق محيى الدين عبد الحميد ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٦٥.

- ابن مالك ، الألفية . شرح الأشمونى ، القاهرة ١٣٦٦ .

- ابن مالك ، الألفية ، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصر ، تحقيق محمد ك . بركات . القاهرة ١٣٨٨ .

- ابن قيم الجوزية ، بدائع الفوائد ، ٤ أجزاء ، القاهرة بدون تاريخ .

- المبرد ، **المقتضب** ، تحقيق ع . عظيمة ، ٤ أجزاء ، القاهرة ١٣٨٥.

- الرضى الاسترابادى ، **شرح الكافية** ، اسطنبول ، ١٢٧٥.

- السيرافى ، **شرح كتاب سيبويه** ، معهد المخطوطات العربية .

- السهيلى ، نتائج الفكر ، تحقيق م . البناء ، القاهرة ، ١٩٨٤.

- عبد الرحمن الحاج صالح ، **النحو العربي ومنطق أرسطو** ، مجلة كلية الآداب ، الجزائر ١٩٦٤ .

